إشكالية حدود الجملة والنصّ وآثارها في التّحليل اللّساني

The problem of sentence and text limits and their effects on linguistic analysis

ذهبية حمو الحاج*

قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة تيزي وزو، الجزائر

hamoulhadj_d@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/02/16 تاريخ القبول 2024/05/11 تاريخ النشر 2024/06/22

ملخص:

عرف الدّرس اللّساني المعاصر تطوّرا مهمّا في دراسة اللّغة البشرية، من حيث الوصف، والتّفسير، والتّحليل، وسارع إلى ذلك باحثون من مشارب مختلفة ومرجعيات متعدّدة، محاولين الالمام بالظّاهرة اللّغوية من زوايا شتّى، فكان البحث في بنية اللّغة داخليا وخارجيا. انطلقت الدّراسات اللّسانية من الجملة باعتبارها أصغر مكوّن لرسالة ما، فكانت المدرسة البنيوية انطلاقا من سوسير ومن تبعه خادمة لهذا المنحى الجديد، ومع تطوّر البحث اللّساني والاهتمام بالسياق الخارجي انتقلت فكرة البنية إلى ما هو أكبر من الجملة، وبذلك تشكّلت عدّة دراسات، وأطّرتها عدّة نظريات تستدعي كلّ منها نموذجا نصيّا يمثّلها فتعدّدت المناهج، التي سيمثلها كلّ من تشومسكي، وفانديك، وايزنبج... وبتتبّعها حاولنا رصد تموضع الجملة والنصّ وما يطرحانه من إشكالات وآثار ذلك على التّحليل اللّساني المعاصر

الكلمات المفتاحية: اللّسانيات، النصّ، الجملة، البنية، الوحدة اللّسانية، نظرية النّص

---

* المؤلف المراسل

Abstract:
Contemporary linguistic lesson has been an important development in the study of human language, in terms of description, interpretation, and analysis, and researchers from different stripes and multiple references have been quick to try to familiarize themselves with the linguistic phenomenon from a variety of angles. Linguistic studies began with the sentence as the smallest component of a message. It was the structural school of Saucer and who followed it as a maid to this new direction, With the evolution of linguistic research and interest in the external context, the idea of structure has moved beyond the sentence. In doing so, several studies were formed, and several theories called for each of them as a textual model. By tracking it, we tried to monitor the placement of the sentence and the text and the problems it posed and the implications for contemporary linguistic analysis..
***Key words**:* Linguistics, text, sentence, structure, linguistic unity, text theory

مقدّمة:

تأسّست لسانيات النصّ مهتمّة بمستويات عديدة: مستوى صوتي، صرفي، نحوي، دلالي.... تتداخل فيما بينها وتكمّل بعضها بعضا، وقد شهدت هذه اللّسانيات تطوّرا كبيرا بعد فترة وجيزة من ظهورها، ما أدّى إلى بروز أفكار جديدة جوهرية في بنيوية النصّوص بتجاوز الحدود اللّغوية إلى مجالات مختلفة، لا تنحصر فقط في وصف بنية النصّ بل وصل ذلك إلى علم الاتّصال، حيث النصّ عند كالماير مجموعة من الإشارات اللّغوية وغير اللّغوية النصّية ترد في تفاعل نصّي، إذ لا يمكن فصل علم اللّغة النصّ عن علم النّفس، لأنّ بنية النّصوص نتاج لعمليات نفسية، أمّا النصّ في نظر بيتوفي يتحدّد من خلال سمات اتّصالية وتداولية، وأسلوبية ... وهذه السّمات لا تظهرها الجملة لوحدها كوحدة مستقلّة، طبعا لا يعني الفصل بين الجملة والنصّ، أو عدم تطابق مباحثهما، بل هناك علاقة تكامل بين العلمين. والضّرورة تقول بوجود علم لغة خاص بالنصّ، وذلك حين بدأت الانتقادات توجّه للبنيويين أمثال بلومفيلد، حين جاء هاريس محاولا تجاوز

الانتقادات التي وجّهت لهذا اللّساني في تقديم منهج لساني يسعى فيه إلى توسيع حدود موضوع البحث اللّساني ويجعله يتجاوز الجملة ليصل إلى الخطاب.

ومن خلال هذا التّصوّر ولمعالجة الإشكالية آثرنا الوقوف على النّماذج القواعدية لوصف النصّ مع اختيار نموذج القواعد التّوليدية التّحويلية لنعوم تشومسكي، والثّاني النّموذج القضوي لفاندايك، مثلما سنعرج على نموذج ايزنبرج الخاص بنظرية النصّ وما جاء فيه في الوظيفة الاتّصالية للنصّ إلى جانب ما يتعلّق بالبنية النّحوية والمعجمية والدّلالية. وفي البحث عن المنحى التّركيبي لابد من العودة إلى عامل الرّبط بين الجمل، باعتباره شرطا أساسيا لبناء النصّ، وبذلك يمكن التوصّل إلى المنظور الوظيفي للجملة، حيث تبدو وظيفة الجملة متحقّقة من خلال أشكال وأنماط متعدّدة.

1- **نموذج النصّ**: تنطلق كلّ النّماذج البنيوية من الجملة• التي تحدّدت بتعريفات مختلفة ومقارنتها بمصطلحات أخرى كالكلام والقول والملفوظ، وبوصفها الوحدة اللّغوية الكبرى، وشملت في ذلك حتّى النّماذج غير البنيوية كذلك، ولما أدرك اللّغويون محدودية هذه النّماذج في وصف الجملة، قالوا بضرورة توسيع مجال اللّسانيات المحصور في الجملة وتوجّهوا إلى لسانيات النصّ، وأولّ من عبّر عن ذلك زيليج هاريس الذي يعتبر أنّ اللّغة لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نصّ مترابط[1]، ومن بين النّماذج البنيوية يمكن ذكر:

- النّموذج البنائي: قام منذ دي سوسير على فكرة الأنظمة التي يجمعها نظام كليّ، فاللّغة حسب تعريفه لها هي نظام من العلامات[2].
- النّموذج الشّكلي: قدّمه بلومفيلد، بمراعاة العلاقات الشّكلية القائمة بين المنطوقات، ثمّ أدخل فكرة الوظائف وأقسامها، ثمّ فكرة السّياق وأنواعه، والمقام، وتعدّد المقامات، ثمّ أشكال الرّبط بين الوحدات، والوظائف، والمقامات[3].

- نموذج هاريس: قدّم هاريس في سنة 1952 منهجا جديدا في تحليل الخطاب، و"ينطلق في مقاربته من مشكلة محاولة توسيع تقنيات التّحليل المعروفة في اللّسانيات الوصفية إلى ما وراء حدود الجملة...كون اللّسانيات البنيوية في صورتها التّوزيعية تقف عادة عند حدود الجملة، ولذا كانت التّقنيات والإجراءات الوصفية في أمريكا قد أعدّت لتسمح بدراسة الملفوظ الواحد فقط (الجملة) كيفما كان طوله..."[4]، وبذلك يكون هاريس متجاوزا لمشكلتين وقعت فيهما الدّراسات اللّغوية التي سبقته وهما:
  - قصر الدّراسة على الجمل والعلاقات بين أجزائها.
  - الفصل بين اللّغة والموقف الاجتماعي ممّا يحول دون الفهم الصّحيح، فاستند منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين وهما العلاقات التّوزيعية بين الجمل، والرّبط بين اللّغة والموقف الاجتماعي.

يبدو أنّ مسارات الدّرس اللّساني قد مرّت بمراحل ومنية توقّفت فيها على جوانب مختلفة من دراسة اللّغة، التي انطلقت بنيويا مع سوسير، الذي أغلق الأبواب على اللّغة وفصلها عن العالم الخارجي، ويأتي بلومفيلد ليركّز على المظاهر والسّلوكات الخارجية، ولم يختلف كثيرا عن سوسير، إذ ركّز على المثير والاستجابة وأبعد الجانب الذّهني الذي سيكون منطلقا مهمّا للنّظرية التّوليدية التّحويلية، وقبل ذلك يثير هاريس إشكالية الاهتمام بالخطاب باعتباره وحدة أكبر من الجملة ومن النصّ، إذ يحدّده بقوله:" الخطاب هو كلّ متتالية من اللّسان يمكن تقطيعها إلى أجزاء صوتية تتميّز بنيتها باعتبارها قطعة من جملة مرتبطة بغيرها"[5].

1- النّماذج القواعدية في وصف النصّ:

لابد أن تربط هذه النّماذج بأفكار نعوم تشومسكي، الذي ربط معرفة اللّغة باكتساب قواعدها بشكل غير واع، تأكيدا على وجود مؤهّلات فطرية تساعد الإنسان

على اكتساب لغته أو أيّة لغة أخرى، وانطلاقا من ذلك توجّه تشومسكي إلى وضع نماذج لشرح الفكرة وتحديد معالمها ومن ذلك:

1. **نموذج النّحو التّوليدي التّحويلي**: النّظرية التّحويلية هي قبل أي شيء "عملية تحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوّلة عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل–البنية العميقة– والقواعد التي تتحكّم في تحويل الأصل هي القواعد التّحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر، أو تحوّلها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السّطحية الملموسة التي تجسّد بناء الجملة وصيغتها النّهائية"[6]. قدّم تشومسكي في كتابه "التّراكيب النّحوية" وفيما كتبه من مقالات ثلاثة نماذج في معالجته لموضوع النّحو التّوليدي مرتّبة حسب ظهورها:

أ- **نموذج مبسّط من النّحو التّوليدي**: يتّصل بالتّحليل النّحوي للّغة، إذ يرى أنّ القواعد النّحوية لأيّة لغة يجب أن تولّد جميع الجمل في هذه اللّغة عن طريق سلسلة من الاختبارات تبدأ من اليسار إلى اليمين (لأنّه اعتمد اللّغة الإنجليزية)، ويتحقّق التّركيب النّحوي للجمل بتعاقب العناصر وارتباط بعضها ببعض. يرى تشومسكي أنّ الاختيارات في هذا النّموذج محدّدة، وبالتّالي تكون القواعد النّحوية كذلك محدودة، يعني أنّ تحديد الكلمات التي تتكوّن الجملة منها، والتّرتيب الذي تقوم عليه يسمح لنا بتوليد عدد كبير من الجمل النّحوية، لذلك اقترح نموذجا ثانيا هو:

ب- قواعد تركيب أركان الجملة: يرى تشومسكي أنّ هذا النّموذج أشدّ تلاؤما لدارسة اللّغة ووصفها، ويبدأ هذا النّموذج في التّحليل من الجملة التي تنقسم إلى مكوّن

فعلي ومكوّن اسمي، ثم يواصل التّحليل حتى يصل إلى المكوّنات التي لا تقبل التجزئة، وهذه القواعد التي وضعها تشومسكي تتلخّص في الآتي:

1- الجملة ....المكوّن الاسمي + المكوّن الفعلي

2- المكوّن الاسمي........أداة التّعريف + الاسم

3- المكوّن الفعلي.........فعل + مكوّن اسمي

4- أداة التّعريف..........أل

5- الاسم................(رجل، كرة....)

6- الفعل................(ضرب، أخذ....)[7].

مثال: الولد أكل الخبز

- المكوّن الاسمي.........أداة التّعريف (أل) +اسم (الولد)
- المكوّن الفعلي..........أكل الخبز ......فعل (أكل) + مكوّن اسمي (الخبز)، وينقسم بدوره إلى (أل)+ خبز.
- القاعدة الخامسة: (ولد، خبز....)
- القاعدة السّادسة: (أكل، ذهب....)[8].

يعدّ هذا النّموذج نموذجا وصفيا جيّدا يمكن تطبيقه على أكثر اللّغات، وليس الإنجليزية فقط، ولكن ما يؤاخذ عليه أيضا أنّه لا يصلح للتّطبيق على جمل زيد أو حُذف منها مكوّن نحوي، أو حدث فيها تقديم أو تأخير، كما لا يمكننا التّفريق بين جملة صحيحة وجملة خاطئة نحويا، فلو حلّلنا الجملة السّابقة على النّحو التّالي (الخبز أكل الولد) لكان هذا التّحليل مطابقا للأولى واستخرجنا القواعد الستّة، وكانت صحيحة نحويا لكن غير صحيحة دلاليا، لأنّ الخبز لا يقوم بفعل الأكل. وهذه الانتقادات دفعت بتشومسكي إلى إعادة النّظر في ذلك ليقدّم قواعد بناء العبارة (Phrase structure rules) وهي القواعد التّحويلية (Transformational rules)[9].

ت- **نموذج القواعد التّحويلية:** يتكوّن من القواعد التّحويلية، بالإضافة إلى القواعد النّحوية لتركيب أركان الجملة، والقواعد التّحويلية عند تشومسكي نوعان:

1- اختيارية: تصحّ بها الجملة نحويا ودلاليا، مثل قاعدة البناء للمجهول، مثال[10]: The poem will be writen by the poet، فالجملة الأساسية التي نتجت عنها هذه الجملة هي: The poet will writen the poem، فاختيار المتكلّم (الكاتب) لفعل مبني للمجهول قاعدة نحوية اختيارية، وكذلك تقديم المفعول به عن الفاعل في اللّغة العربية.

2- اجبارية: لا تصحّ الجملة إلا بها، مثل قاعدة المطابقة في الجنس أو العدد، أو زمن الفعل...[11]، وهذه هي القواعد النّحوية لتركيب أركان الجملة، التي ذكرها تشومسكي في كتابه "التّراكيب النّحوية":

1) الجملة مركّب اسمي + مركّب فعلي
2) المركّب الفعلي: فعل + مركّب اسمي
3) المركّب الاسمي: مركّب اسمي (مفرد) أو مركّب اسمي (جمع)
4) مركّب اسمي مفرد: أداة التّعريف + اسم
5) مركّب اسمي جمع: أداة التّعريف + اسم + علامة الجمع
6) أداة التّعريف: أل
7) الاسم: (رجل، كرة، باب....)
8) الفعل: فعل مساعد الفعل
9) الفعل: (ضرب، أخذ، فتح...)
10) زمن الفعل: ماض، مضارع
11) صيغ الفعل[12].

الملاحظ انّ هذه المجموعة من القواعد تتيح أكير قدر ممكن من قواعد الاختيار، بالمقارنة مع نموذج تركيب أركان الجملة، ببعض الإضافات كالقاعدة الثّامنة والقاعدة الحادية عشر، الأمر الذي يفتح الباب لتحليل أكبر للجملة البسيطة والمعقّدة، اللّتين تتّخذان انطلاقا من الفعل والصيغة التي يرد بها، ما يجعل القواعد المضافة عناصر مهمّة في تفكيك الجمل وتفسير محتواها، ما يجعلنا نتجاوز الوصف إلى التّفسير والتّأويل بفضل القدرات الذّهنية والإدراكية واللّغوية....

3- نموذج الوصف القضوي ونظرية النصّ عند ايزنبرج:

إنّ عمليات فهم النصّ من خلال تجزيئه إلى قضايا تحكمها علاقات تحدّدها المعرفة، التي يمتلكها مفسّر النصّ عن المحيط الطّبيعي والاجتماعي، لذا يشترط في الدّمج القضوي دائما معرفة من الحالات وترابطها أولا، ومعرفة السّياق حول علاقات التّفاعل ووقائع الاتّصال وعمليات الدّمج القضوي ثانيا، كما سنرى ذلك في الأمثلة التي سنقدّمها بحيث لا يمكن فهمها دون معرفة مسبقة، تقوم فيه وحدة النصوص على أساس دلالي، بحيث يفهم شكل النصّ بشكل منظّم من خلال وحدات دلالية جوهرية. ولقد كانت أعمال فان ديك مهمّة لنشوء هذا النّموذج وتطوّره، وتفهم النّصوص من جانب النّموذج القضوي أنّها تتابع منظّم من قضايا تترابط من خلال علاقات قضوية متداخلة، وقد طوّر فان ديك نموذجا لتكوين الأبنية الكبرى للنّصوص، وذلك بتشكيل وحدات نصيّة كبرى بواسطة الأبنية الصّغرى (أبنية القضيّة وأبنية التّتابع)[13]. يساهم هذا النّموذج في معرفة أبنية النصّ الكليّة، فالمتكلّم يسعى في إنتاجه للنصّ إلى تحقيق البنية الكلية للنصّ.

مثال: في حديث شخص مع صديقه عن حادث مرور، كان قد كتب عن ذلك تقريرا قدّمه للتّأمين بوصفه شاهدا عن الحادث، وباعتباره كذلك يعدّ محضرا عن الحادث، ففي كلّ حالة من هاته الحالات يتحقّق الأساس القضوي (حادث مروري)، وفي حديثه

اعتمد صيغة شفوية، أمّا النّصوص الأخرى تحقّقت كتابيا، فالحكي يختلف عن التّقرير والمحضر فيما ينهما من مبادئ البناء الخاص، ويمكن أن نستنتج أنّه لا يوجد بين الأساس القضوي وبناء النصّ أيّ ارتباط، ومن هنا يتّضح أنّه يمكن أن يتحقّق "المضمون" من خلال أشكال نصيّة شديدة التّباين مرتبطة بهدف المتكلّم.

ويذهب كينتش كذلك إلى القول بأنّ معاني النصّ تتشكّل من خلال القضايا، وينطلق من علم النّفس من أنّه عند فهم النصّ تتجزّأ دلالته إلى القضايا الأساسية التي يتشكّل النصّ من خلالها، مثل جملة: لقد أمطرت، الشّارع مبلّل، فكلّ منطوق هنا يمثّل قضيّة، وتربط بينهما علاقة أساسية، لأنّ مفسّر النصّ يستطيع تنظيم تتابع القضيتين في مخطّط قضوي، لأنّ البلل كقضيّة مرتبطة بالأمطار كقضية أخرى، وبذلك يتمّ التّتابع بين القضيّتين بشكل منطقي فلا بلل دون أمطار.

مثال آخر: "صدمت امرأة بسيارتها شجرة كانت قد عضّتها قطّتها" عند قراءتنا للجملة للوهلة الأولى، نلاحظ أنّ العلاقة بين هذه القضايا ليست واضحة، كما هو الحال في المثال الأوّل الذي نتوصّل فيه إلى علاقة سببية يدرك فيها المرء أنّ بلل الشّارع يكون مع نزول المطر، أمّا في هذا المثال يمكن القول أنّ المرأة كانت تصطحب معها قطّتها ونتيجة لفزعها من أمر ما عظّتها، ففقدت السّيطرة على السّيارة واصطدمت بالشّجرة، فيتّضح هنا أنّ فهم النصّ يتأثّر بالسّياق تأثّرا كبيرا، وبالتّالي يصل المتلقّون إلى نتائج تفسيرية بطرائق مختلفة، وبالتّالي لا تكون نتائجهم نفسها[14]. ويمكن أن تنتظم قضيتان في مخطّط قضوي واحد، تعكس إحدى القضيتين حالة مركّبة، مثال: "بالأمس اجتمع البرلمان، النّواب تشاوروا حول ثلاث مسودّات قوانين جديدة"[15]. كما يمكن أن تدمج القضايا في مخطّط قضوي واحد حين تأتي الأحداث متعاقبة، ومن ذلك هذا المثال: "يأتي بيتر من المدرسة حوالي السّاعة الثّانية، ينجز أولا واجباته، وبعد ذلك يذهب ليتبضّع"[16].

ومن خلال هذه الأمثلة المقدّمة، يتّضح أنّه من الضّروري الرّبط المنطقي بين الحالات التي تعكسها القضايا، ومع ذلك يبقى شرطا كافيا، بل يتطلّب معرفة موسوعية كما سيتّضح في هذا المثال: "فنلندا أغنى بلدان أوروبا بالبحيرات، قاعة فنلنديا صمّمها ألتوA.Alto، في شمال فنلندا تعيش حيوانات الران، وفي الجنوب وعول، كسب نيكنن Nykkannen ثلاث ميداليات ذهبية"[17]. يمكن إثبات علاقات ربط أساسية بين هذه القضايا، مع ذلك يصعب فهم النصّ بوضوح، لأنّ عمليات الدّمج القضوي تعتمد على سياقات التّفاعل وأفكار تساهم في تشكيل البنية، فعمليات الدّمج القضوي تتطلّب معرفة موسوعية، لأنّها تقدّم المعرفة الضّرورية لإنتاج الاستدلالات اللازمة للوصول إلى تفسير النصّ.

يندرج نموذج ايزنبرج ضمن "نحو النص" لكنّه يتضمّن عوامل سياقية، خاصّة الوظيفة الاتّصالية، فالنصّ عند ايزنبرج خماسي الشّكل على النّحو التّالي:

(S) = بنية السّطح (البنية النّحوية)

(P) = البنية الأساس الدّلالية (بنية الحمل، المحتوى القضوى للنصّ)

فالجديد الذي جاء ايزنبرج به هو محاولة إدراك مفهوم الوظيفة الاتّصالية المحدّد بشكل غامض إدراكا دقيقا، وهو مركّب مكوّن من:

(I) = بنية القصد، (C) = بنية القيد، (V) = بنية الإحالة، و(1) وظيفة اتّصالية.

وعرّف ايزنبرج الوظيفة الاتصالية بأنّها مجموع الخواص المهمّة لبناء النصّ، والتي لا يمكن اختصارها في البنية الدّلالية، والمعجمية، والنّحوية والمورفو فونولوجية (1977، ص58)، فهو يصف بالتّفصيل هذه الوحدات المركزية الثلاثية في النّقاط الآتية:

– ارتباط النّصوص بالموقف، أي الوحدات اللّغوية التي ترتبط بأحداث ومواقف غير لغوية تكون سابقة للنصّ (بمعنى إشكالية الغرض المسبق للنصّ)

– تحيل أبنية الإحالة إلى السّياق اللّغوي (صور الإعلان، توقعات، إحالة عائدية) ولا شكّ أنّ أبنية القصد هي أولى بالاهتمام الأكبر، ومنها مرّة أخرى المحمولات الاتّصالية: التّوكيد مثل الزّعم، الإظهار، وأحداث لغوية مقنّنة اجتماعيا مثل الشّكر، والتهنئة، والتعزية...

الوصف الدّلالي للنصّ هو توجّه كرّس اهتمامه على مقاربة النّصوص دلاليا، وقد كان ثمرة فرضية التّوسيع في اللّغة التي عملت على وصف النّصوص ككليات متجاوزة الجملة، وبالتّالي عرفت النّصوص على أنّها تكوين بسيط من الجمل تنشأ بينها علاقات تماسك، ذلك أنّ "النصّ جهاز عبر لغوي يعيد توزيع نظام اللّغة بكشف العلاقة بين الكلمات التّواصلية مشيرا إلى بيانات مباشرة تربطها بأنماط مختلفة من الأقوال السّابقة والمتزامنة معها، والنصّ لذلك إنّما هو عملية إنتاجية..."[18]، وبناء على ذلك فإنّ هناك سلسلة من الخصائص التي تلحق بالنّصوص منها:

– تتابع أفقي للجمل

– التّماسك داخل تتابع الجمل

– علاقات دلالية بين مكوّناتها السّطحية

وهذه الخاصية الأخيرة هي التي ستوجّهنا نحو التوجّه الدّلالي في وصف النّصوص وتحديد مسوّغاته وكيف يتجسّد عند علماء لسانيات النصّ. ومن أجل ذلك سنتطرّق إلى تعريف البنية العميقة التي كان لها أثر عميق في بلورة التّوجّه الدّلالي، وإن كان قد عولج في بداية الأمر بشكل سطحي، بحيث سيتّضح ذلك خاصّة عند "تشومسكي" مرورا بـ"بيتوفي" وصولا إلى "فان ديك"، الذي يمثّل قمّة الوعي من خلال معالجته لمفهوم البنية العميقة بشكل دقيق يميل إلى التّعقيد، كما سنضيف إلى مفهوم البنية العميقة عنصرا آخرا لا يمكن الاستغناء عنه وهو مفهوم "التّناظر" الذي يعتبر وسيلة من وسائل الوصف الدّلالي للنّصوص.

4- من مفهوم البنية العميقة إلى الوحدات اللّغوية المعقّدة:

يعدّ تشومسكي من بين الذين انتبهوا إلى أبنية الأساس الدّلالي-وإن كان في البدايات الأولى لم يقر بهذا-بحيث رأى أنّه في البنية السّطحية لا تنعكس دائما إلا أجزاء من دلالة النصّ وليس مجموع المعلومات الدّلالية، وبالتّالي فقد أدرج في نمطه الثّاني أو في المرحلة الثّانية من نظريته، المكوّن الدّلالي الذي ضمّنه إلى المكوّن الفونولوجي والمكوّن التّركيبي، وبهذا ظهرت نظرية مهمّة في مسار البحث اللّساني والتّوليدي هي: علم الدّلالة التّوليدي La Sémantique générative القائلة بأسبقية الدّلالة على التّركيب، وهذا من شأنه أن أثرى الدّراسات اللّغوية وساهم في توجيهها في منحى آخر وهو المنحى الدّلالي، الأمر الذي سيبلور عدّة مفاهيم هامّة جدا كمفهوم البنية العميقة ومفهوم البنية الكبرى وغيرها، ولكي نوضّح مفهوم البنية العميقة ندرج الأمثلة التّالية:

أ1-زيد فتح الباب ب 1-صيد السّمك يحييه

أ2-الباب فُتح من قبل زيد ب 2-صيد السّمك يغنيه

إنّ النّظريات التّوليدية السّابقة تعتبر الفئة أ1 وأ2 جملتين مختلفتين في حين الفئة ب1 وب2 جملتان متشابهتان، ذلك لأنّها لا تأخذ بعين الاعتبار البنية العميقة لهما، التي تظهر العكس ولمعرفة مفهوم البنية العميقة علينا أن نعرف أولا أنّ النّظرية التّوليدية في نموذجها المعيار تقسّم النّحو إلى ثلاث مكوّنات: مكوّن تركيبي، مكوّن فونولوجي، ومكوّن دلالي: المكوّن التّركيبي♣ يتكوّن من جزئين كبيرين هما: الأساس والتّحويلات، والأساس ينقسم بدوره إلى مكوّن مقولي+ معجم. في حين أصبحت التّحويلات اجبارية بعدما كانت في السّابق تنقسم إلى اجبارية واختيارية، كما أنّها أصبحت لا تغيّر المعنى البتّة، فكلّ المعاني موجودة في الأساس، وتولد البنية العميقة بواسطة القواعد الوحيدة للأساس (المكوّن مقولي والمعجم)، فقواعد الأساس تحدّد لنا من خلال المكوّن المقولي جملة مثل: ن+ أ+

س+ م+ ف +أ +س (حيث ن = نفي، أ=أداة، س = اسم، ح=حاضر، ف=فعل)، فإذا عوّضنا المكوّن المقولي بكلمات من المعجم نحصل على البنية العميقة التّالية:

– أل+ رجل+ ي+ أكل+ تفاحة والتي تصير بعد سلسلة من التّحويلات كالآتي:

– أل+ رجل+ لم+ ي+ أكل+ أل+ تفاحة، وبعد ادخال المكوّن النّهائي (الفونولوجي) نحصل على الجملة المحقّقة: الرّجل لم يأكل التّفاحة.

والملاحظ أنّ البنية العميقة في النّحو التّوليدي متعلّقة بالمستوى الجملي، إذ يقول مصطفى غلفان:"وهكذا ارتبط معنى العناصر اللّغوية بتوزيعها (الدّاخلي) في علاقات الجوار (السّياق/الموقع) بعناصر أخرى، وينحصر دور المعنى في تحديد مظاهر التّكافؤ والاختلاف بين العناصر اللّغوية فحسب، دون الاهتمام بالمعنى الخارجي"[19]، إلا أنّه لا يمكن أن ننكر بأيّ شكل من الأشكال فضلها في التّنويه إلى عدّة قضايا كانت بمثابة اللّبنة الأولى للدّخول إلى المستويات المعقّدة من التّحليل على غرار ما سنجده عند فان ديك.

1. الوحدات المعقّدة عند فان ديك ودور النّظائر(Les Isotopies) في وصف النصّ:

انطلاقا من علم الدّلالة التّوليدي، افترض فان ديك في هذا الإطار أن نحو النصّ القائم على أساس توليدي تحويلي يجب أن يكون قادرا على إعادة البناء الشّكلي للكفاءة اللّغوية الخاصّة بمستخدم اللّغة، ممّا يسمح بإنتاج عدد لا نهائي من الجمل في شكل متواليات والتي من شأنها أن تمنح البعد الدّلالي للنصوص المنتجة. يمكن أن ننظر إلى البنية العميقة على أنّها أوّل تخطيط لفرضية البنية الكبرى التي صاغها فان ديك فيما بعد. لقد عمل فان ديك على تبيين أنّ وصف الأبنية الدّلالية للنصّ لا يمكن أن يختزل في وصف جمل متتالية، وبالتّالي فقد دفعه الأمر إلى التّطرّق إلى شروط العلاقات الأفقية في نصّ ما، هذه العلاقات التي تظهر أساسا عبر ثلاث مستويات:

1- المستوى النّحوي: كخطوة أولى نضمن من خلالها سلامة البنية السّطحية (جودة السّبك) أي ضمان سلامة قيود الجمل المتتالية تتاليا نحويا، خاصّة وأنّ هذه القيود يجب أن تبرّر دلاليا.

2- المستوى الدّلالي: يرى فان ديك أنّ القيد الدّلالي تحسمه مباشرة معرفة دلالة الأسماء والأفعال، وأنّ تشكيل إحالة خطابية ما لا يتبع جوانب صياغية في بنية الجملة تبعية مباشرة بتطابق عنصرين معجميين، إذ إنّ الذي يحدّ التّماسك العلائقي بين الجمل الممتدّة ليس الجمل المستقلة، بل البنية العميقة ككلّ.

3- المستوى التّداولي: يؤكّد فان ديك على ضرورة توسيع النّحو بإضافة المستوى التّداولي، أو ما يسمى بمستوى الحدث الكلامي وما يتطلّبه من قيود ومعايير داخلية وخارجية للبنية اللّسانية، إذ لم يعد كافيا أن يوصف النصّ من جهتي بنيته النّحوية والدّلالية.

مثال: "اشتريت كتابا أمس"

- من النّاحية النّحوية: فعل + فاعل+ مفعول به +ظرف.
- من النّاحية الدّلالية: المعنى واضح

- من النّاحية التّداولية: صحّتها تتحقّق إذا انطلق المتكلّم من أنّ المخاطب لا يعرف هويّة الكتاب، ويذهب حسن بحيري إلى القول بأنّ :"ممثّلي المدخل الخاص بالبنية العميقة للنصّ سرعان ما اصطدموا بصعوبات جوهرية عند تطبيق هذا النّموذج على أوصاف فعلية في النصّ"[20]، أي أنّ مدخل البنية العميقة لا يمثّل سوى مرحلة انتقالية وقليلا ما تتمثّل محدوديته في الإجراءات الشّكلية التي طوّرت في هذا النّموذج، وخير دليل على هذا القول هو "التّحوّل الكبير الذي حدث في منتصف السبعينات ...عن تصوّر البنية العميقة للنصّ، ومردّ هذا التّحوّل هو توصّل روّاد هذا التّوجّه بأنفسهم إلى أنّ هذا النّموذج أمكنهم فقط توليد جمل داخل النّصوص، وليس نصوص

كليّة ذات خصائص خاصّة بها"[21]، ما يؤدّي إلى الاهتمام بالمعطيات خارج لغوية (موقفية وسياقية) أثناء تحليل النّصوص ووصفها، الأمر الذي سيوّجه المحلّل إلى المنحى التّداولي الذي سيساعد على فهم أعمق ملمّ بجميع الجوانب اللّغوية وغير اللّغوية، والتّوصل إلى المقاصد الظّاهرة والخفيّة للمؤلّف والنصّ ذاته.

ترجع فكرة النّظائر إلى اللّساني غريماس، والنّظائر مصطلح سميائي في الأصل وطرح صعوبة في دراسته منذ أن جاء به في كتابه "الدّلالة البنيوية"[22]، وقد عرف المفهوم تطوّرا على يدّ فرانسوا راستييهF. Rastier، وذلك نظرا للمفهوم الذي حدّده به من حيث هو له كلّ تكرار لوحدة لغوية مهما كانت تلك الوحدة، ويعلّق محمد مفتاح على ذلك بقوله إنّ راستييه قد وضّح ووسّع مفهوم النّظير أكثر بإضافة عناصر أخرى على ما جاء في تحديد غريماس Greimas، وينبغي الإشارة إلى أنّ البنيوية أسهمت بصورة واضحة في علم التّراكيب/النّحو، حيث إنّها قامت بتحليل الجمل المسمّى بالتّحليل إلى المقوّمات المباشرة الذي له الفضل في إبراز الكيفية التي تنتظم فيها العلاقات بين الأركان syntagmes في الجملة، وبين العلاقات القائمة بين المورفيمات[الصّرفيات] الموجودة بين الأركان"[23].

أمّا في علم النصّ، فمصطلح النّظير يعني تلك العلاقات الدّلالية التي تنشأ بين الوحدات المعجمية للنصّ، أي أنّ دلالة النصّ تنشأ من تناظر الملامح المعجمية المكوّنة للنصّ ذاته، وبالتّالي لا يكون للملامح السّطحية إلا أهميّة ثانوية في تماسك النصّ، وبهذا تشكّل الوحدات المعجمية للنصّ المترابط على ذلك النّحو تناظرا، وفي حال النّصوص الطويلة تشكّل عدّة سلاسل من التّناظر الكامل، والتي تعدّ بدورها ذات كفاءة تفسيرية حاسمة لتماسك النصّ.

ومن أمثلة هذه التّناظرات:

1- تناظرات ذات تكرار بسيط: مثال:"هذا السّائق سائق محترف"

2- تناظرات ذات استئناف متنوّع، وتتمّ من خلال:

- لفظ مرادف: السّائق قائد وسيلة نقل.
- لفظ أشمل: الطّريق في حركة المرور ← أيّ أنّ السّائق له جزء من هذا الاشتراك.
- لفظ مضاد: يجب على السّائق احترام قواعد المرور كما يجب على المارين كذلك.
- استبدال عنصر نحوي به: السّائق هو المسؤول عن السّلامة المرورية.

وهكذا فإنّ سلاسل التّناظر تبلغ السّامع في أثناء عملية الفهم أوجه التّرابط الدّلالي. إنّ هذا الدّور المهمّ للتّناظر في تكوين النصّ وفهمه جعله أساس التّعريفات الموجّهة دلاليا، ولذلك يقول كالماير: "يمكن تعريف النصّ دلاليا أنّه التّركيب المكوّن من واحد إلى س من مستويات التّناظر، حيث يتوقّف عددها على عدد السّمات المهيمنة في النصّ"[24]. وفي المقال نفسه يذهب حسن بحيري إلى أنّ فكرة النّظائر تشكّل شرطا أساسيا وجوهريا في وصف البنية الدّلالية للنصّ، غير أنّها ليست كافية لتفسير اتّساق كليات النّصوص، إذ توجد نصوص تتوفّر على علاقات تناظر بين الوحدات المعجمية المشكّلة لها، إلا أنّ دلالتها لا تتحقّق ونموذج ذلك ما جاء في هذه الفقرة: "لا يوجد أحد لا يأخذ غناءها على أنّه بلبل غنّاء، اسمها جوزيفين، غناء كلمة تتألّف من أربعة حروف، تصطنع المغنيّات كلمات كثيرة"، ففي هذه الفقرة هناك تكرير لسمات معجمية يمثّلها مصطلح "غناء" لكنّنا لا يمكن فهم هذا التّتابع من المنطوقات على أنّه نصّ مترابط لأنّه يخلو من أيّ دلالة. ورغم ذلك يظلّ مدخل التّناظر مهمّا وأداة مفيدة لوصف الارتباط الدّلالي بين الوحدات المعجمية، يقول محمد مفتاح في هذا الصّدد: "بواسطة النّظير يحصل الفهم الموحّد للنصّ المقروء، وهو الضّامن لانسجام أجزاءه وارتبط أقواله، وأنّه يتولّد عنه تراكم تعبيري ومضموني تحتّمه طبيعة اللّغة والكلام، وأنّه هو الذي يبعد

الغموض والابهام اللّذين يكونان في بعض النّصوص التي تحتمل قراءات متعدّدة"[25]، ذلك أنّ النّظائر تمنح سلسلة من التّكرارات التي تسهم في إعطاء وحدة مفهومية موحّدة للنصّ وضمان انسجام عباراته وارتباطها فيما بينها، إضافة إلى إيضاح المعاني والمقاصد.

2. النّصوص باعتبارها مركّبات قضوية ومفهوم البنية الكبرى عند فان ديك:

إنّه نموذج آخر يعتمد عليه في عملية الوصف الدّلالي، ويفهم على أنّه استمرار وارتقاء لنموذجي التّناظر والبنية العميقة، أو قل أنّه يحاول الجمع بينهما، وبالتّالي صار مفهوم القضيّة المفهوم الأساس لهذا التّصوّر. يعتبر مفهوم القضية مفهوما مأخوذا من المنطق الشّكلي أو الصّوري، لكنّه يستخدم بطريقة مرنة جدا في الأدب المتخصّص، وفي بعض الدّراسات الخاصّة بتحليل النصّ يستخدم مصطلح القضيّة أحيانا للإشارة إلى التّمثيل الدّقيق لجملة في نصّ ما، وتعرف القضيّة أحيانا بأنّها ما يطلق على جملة قائمة بذاتها، وأهمّ ما تتميّز به "أنّها تحتمل الصّدق والكذب"، لكن فان ديك يرى بأنّه بدلا من أن ترتبط القضيّة بمسألة الصّدق والكذب، ينبغي أن ترتبط بحالات الأشياء في إطار ما يسمّى بالعلاقات المرجعية بين الأفعال اللّغوية ووحدات الواقع، أي أنّ الجملة تكون حقيقة فقط عندما تكون حالة الأشياء التي ترجع إليها موجودة، والعكس من ذلك تبقى كاذبة.

والشيء المهمّ في لسانيات النصّ ليس مضامين القضايا، وإنّما أشكال الرّبط القضوي، وبالتّالي فالإشكال الذي يثار هنا هو نوع العلاقات الرّابطة بين هذه القضايا، التي يلخّصها ميشال ماير M. Mayer في:

- علاقات السّبب والنّتيجة
- العلاقات الزّمكانية
- علاقات التّقابل
- علاقات الوصف

يتوفّر نموذج الرّبط القضوي بكثرة في النّصوص الشّعرية في إطار ما يسمّى بـ"الوحدة العضوية" التي تنتج عن ترابط القضايا المكوّنة للنصّ الشّعري وخير مثال على ذلك الأبيات الشّعرية التّالية المقتطفة من قصيدة لإيليا أبو ماضي الموسومة "الحجر الصّغير"[26]، يقول فيها:

سمع اللّيل ذو النّجوم أنينا　　وهو يغشى المدينة البيضاء

فانحنى كمسترق الهمس　　يطيل السّكوت والاصغاء

نلاحظ ترابطا كبيرا بين البيت الأوّل والبيت الثّاني، أي بين القضيّة1 والقضيّة2، فسبب انحناء اللّيل هو سماعه لأنين الحجر الصّغير، فالفاء السّببية أسهمت في ربط القضيّتين، لكن فهم العلاقات الرّابطة بين القضايا تحّددها تحديدا حاسما المعرفة، التي يمتلكها مفسّر النصّ عن المحيط الطّبيعي والاجتماعي، لهذا يشترط في الدّمج القضوي المعرفة المسبقة أو معرفة السّياق حول علاقات التّفاعل ووقائع الاتّصال وما شابه ذلك، يقول حسن بحيري :"إنّ عمليات الدّمج القضوي لا يمكن أن تتصوّر من دون معرفة موسوعية ودون نظريّة علمية"[27]، الأمر الذي يتطلّب الالتفات إلى سياق إنتاج النصّ وظروفه الخارجية التي تضاف إلى البنية اللّغوية الدّاخلية.

مثال آخر: يهوى محمد التزحلق في الرّمال

الشريعة مكان خلاب

الذي لا يعرف خصائص منطقة الشريعة لا يمكنه الرّبط بين القضيّتين، إذ أنّ قضية التزحلق في الرّمال الصّحراوية مقابلة لقضية الشريعة كونها مكان جميل للتزحلق أيضا في فصل الشّتاء مع الثّلوج، فينبغي أن تكون للمتلقي معرفة عن المنطقتين، اللّتين ترتبطان في نقطة إمكانية التزّحلق وبتوفّر شروط محدّدة.

يعدّ مفهوم البنية الكبرى تطويرا للنّموذج القضوي في الوصف الدّلالي للنصّ، إذ أنّه وفي وقت لاحق اكتشف فان ديك أنّه يمكن الكشف عن علاقات قياسية ليس بين

القضايا المتجاورة فحسب، وإنّما بين وحدات دلالية أكبر، وانطلاقا من هذا المفهوم طوّر فان ديك نموذجا لتكوين الأبنية الكبرى بتطبيق القواعد الكبرى. ترتبط البنية الكبرى ارتباطا قويّا بمفهوم النصّ وموضوعه، بمعنى أن يأتي المتكلّم أو الكاتب فيطرح موضوعا معيّنا في كلمة تتحقّق فيها شروط الرّبط الدّلالي، وعندئذ يسأل الحاضرون عمّا يتحدّث؟ أو ما هو موضوع الكلمة؟ وتكون إجابة الحاضرين اختصار هذا الموضوع في كلمات قليلة تحيط بكافة جوانبه.

وبهذا يكون النصّ هو ما نطلق عليه البنية الكبرى، وتكون القواعد الكبرى هي استنتاج للموضوع، بمعنى أن تكون لدى المتحدّثين القدرة على تلخيص النصّ، كما تمثّل كذلك عناوين النّصوص جزءا من البنية الكبرى، لأنّنا من خلالها تستطيع أن نعرف على نحو شامل ما الذي سوف يتمّ تناوله في هذه النّصوص. أمّا بالنّسبة للقواعد الكبرى فهي تعرّف على أنّها "إعادة تركيب لذلك الجزء من قدرتنا اللّغوية التي نربط بها المعاني لنحوّلها إلى كليّات معنوية أكبر، أي أنّنا نظاما لا يزيد عن كونه للوهلة الأولى مجموعة طويلة ومعقّدة من العلاقات على نحو ما نرى بين قضايا النصّ"[28]، لهذا فما يمكن أن ينسب إلى القواعد الكبرى هو تنظيم البيان المعقّد للنصّ، وهذا الاعتبار يتضمّن اختصارا للبيان، بحيث أنّنا على المستوى الادراكي تستطيع أن ننظر إلى القواعد الكبرى على أنّها عمليات اختصار البيان الدّلالي. وللوصول إلى البنية الكبرى حسب فاندايك، هناك أربع قواعد كبرى هي: الحذف: هو القاعدة الأولى ونعني بها أنّ أيّة معلومة قليلة الأهميّة وليست جوهرية يمكن حذفها، لكن بشرط ألا يترتّب عليه نتائج سلبية في بقية النصّ.

– مثال: مرّت فتاة ترتدي ثوبا أحمر

نجد أنفسنا أمّا ثلاث جمل: "مرّت فتاة"، و"ترتدي ثوبا"، و"لون الثّوب أحمر"، ويمكن اختزال الجملة فنقول: "مرّت فتاة".

1- الاختيار: تعني حذف بعض المعلومات وإبقاء البعض الآخر مع مراعاة وضوح العلاقة بين المحذوف والمتروك مثلا:

- اتّجهت إلى المحطّة
- استقلت سيّارة
- ذهبت إلى العاصمة

حسب قاعدة الاختيار يمكن حذف "أ" و"ب" بحكم أنّهما متضمّنتان في "ج"، إذ يكفي أن نقول "ذهبت إلى العاصمة" حتّى تتداعى "أ" و"ب".

2- التّعميم: وهو يقتضي أيضا حذف البيانات الجوهرية، لكنّها تفعل ذلك بطريقة يترتّب عليها ضياع هذه البيانات كما في القاعدة الأولى لاحتوائها على ما يدلّ عليها مثلا:

- على الأرض كانت هناك دمية.
- كان هناك قطار صغير.
- كانت هناك مربّعات خشبية.

يمكن أن نعمّم ونجمل هذه الجمل في جملة واحدة وهي: "هناك لعب على الأرض".

3- التّركيب: هي قاعدة ذات أهميّة كبرى ووظيفتها تشبه القاعدة الثّانية، وإن كانت تختلف عنها من ناحية علاقة العناصر ببعضها، فأيّ موقف يتطلّب مجموعة من الشّروط، والمواصفات، والنّتائج، التي يمكن أن تكون في جملتها مفهوما عامّا كليّا يمكن إعادة تكوينه في جملة واحدة مثلما نجد في المثال الآتي:

- ذهبت إلى محطّة القطار
- اشتريت تذكرة السّفر

– اقتربت من الرّصيف

– صعدت إلى القطار

كلّ هذه الجمل يمكن أن نجمعها في تركيب واحد وهو: ركبت القطار، إذ يكفي أن يوجد عدد من العناصر المكوّنة للنصّ، حتّى نستنتج الرّابط بينها انطلاقا من النصّ ذاته. فكلّ من آلية الاختيار، الذي يتوجّه إلى ظاهرة حذف المعطيات أو ابقائها، والتّعميم الذي يتبنّى حذف المعطيات الجوهرية وتعويضها بما يدلّ عليها دون أن يتأثر المعنى، والتّركيب الذي يقتضي إنشاء علاقات بين عدّة جميل وصفية تحتويها جملة عامّة ملخّصة تعوّض، الجمل التجزيئية في المعنى، وبذلك يمكن الحديث عن النصّوص باعتبارها مركبات قضوية، إذ كلّ قضية تستدعي قضية أخرى تميّزها علاقة الاختيار، أو التّعميم، أو التّركيب، وتتبنّى كلّها الطّريقة نفسها وتؤدّي إلى نتيجة واحدة.

خاتمة:

من خلال هذا البحث المتواضع المعالج لموضوع اللّسانيات الخاصّة بالجملة والنصّ، ومحاولة الكشف عن أبعادهما في التّحليل اللّساني، تتضّح معالم الانتقال من الاهتمام بالجملة إلى النصّ، وكيف تمكّن اللّسانيون من مختلف مشاربهم وخلفياتهم المعرفية من وصف الجملة تارة وتفسير توظيفها تارة أخرى، والتّركيز على البنية الدّاخلية وإدراج العناصر الخارجية عندما يستدعي الأمر الإلمام بجميع الجوانب التّحليلية، وفي ذلك تعدّدت المناهج والنّماذج من نموذج النصّ المرتكز على البنية الدّاخلية إلى نماذج الوصف القضوي والبنى المعقّدة مرورا بالنماذج القواعدية التي تحيلنا على تشومسكي وإثارته لعلاقة البنى السطحية والعميقة وحدود بناء النّص وفقا لهذه الروافد. ونستنتج أنّ تصوّرات وصف النصّ القائمة على الأساس الدّلالي قد عرفت تدرّجا في التّطوّر، وكان المنطلق من البنية العميقة وبعدها إلى وحدات أكثر تعقيدا مع الرّبط القضوي والتّناظر

المعجمي، ورغم هذه الخطوات في فهم النصّ وبنائه، فالتّحليل بحاجة إلى عناصر وأدوات أخرى قد تقدّمها المناهج اللّسانية المعاصرة.

الهوامش:

• لم يكن النحاة القدامى ولا المحدثون متّفقين على تعريف اصطلاحي واحد للجملة، فهناك منهم من لا يفرّق بين الجملة والكلام، إذ كلّ منهما يفيد معنى تامّا يحسن السّكوت عليه، ونجد من بينهم سيبويه وابن جنّي الذي يقول:"أمّا الجملة، فهي كلّ كلام مفيد مستقل بنفسه" (أبو الفتح عثمان ابن جني، اللمع في اللّغة العربية، تحقيق فائز فارس، د.ط، دار الكتب الثّقافية، الكويت 1972، ص 26. وهناك من لا يفرّق بين الجملة والكلام من خلال ظاهرة العمومية والخصوصية، فالجملة أعمّ من الكلام، فإذا كان الكلام لا يطلق إلا على التّراكيب اللّغوية التي تفيد فائدة تامّة يحسن السّكوت عليها، فإنّ الجملة لا يشترط فيها هذا الشّرط. (إيهاب سعود، تطوّر اللّسانيات اللّغوية، من الجملة إلى النصّ، شبكة الألوكة، ص 6-7.

[1]- قولفجانج هاينه/مان ديتر فيهفجر، مدخل إلى علم النصّ، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، النّشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999، ص 16-17.

[2] – جرهارد هلبش، تاريخ علم اللّغة الحديث، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشّرق، ط1، 2003، ص71.

[3] – حسن سعيد بحيري، علم اللّغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، لونجمان، مصر، ط1، 1997، ص 88.

[4] –مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتّجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت، ط1، 2013، ص 428.

[5] -Harris، Z. Structure mathématique du langage، Editions Dunod, Paris 1971, P164.

[6] – محمد حماسة عبد اللّطيف، من أنماط التّحويلية في النّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، 1990، ص 13.

[7] –جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، ترجمة حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1،1985 ، ص120-121.

[8] – المرجع نفسه، ص 123-124.

[9]– ابراهيم محمود خليل، في اللّسانيات ونحو النصّ، دار المسيرة للنّشر والتّوزيع، ط1، 2009، ص 95.

[10] – المرجع السّابق، ص96.

[11]– المرجع نفسه، ص 95-96.

[12] – جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، ص 136.

[13] – قولفجانج هاينه/مان ديتر فيهقجر، مدخل إلى علم النصّ، ص 48.

[14] – المرجع نفسه، ص 162.

[15] –المرجع نفسه، ص 164.

[16] –المرجع نفسه، ص 164.

[17] –المرجع السّابق، ص 165.

[18] – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النصّ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت 1992، ص 211-212.

♣– المكوّن التّركيبي= الأساس+ التّحويلات.

[19] – مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية، منهجيات واتّجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص426.

[20] – قولفجانج هاينه/مان ديتر فيهقجر، مدخل إلى علم النصّ، ترجمة حسن بحيري، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط1، 2004، ص 37.

[21] – المرجع نفسه، ص 38.

[22]- Greimas, A. J, Sémantique structurale, recherche de méthode, Larousse Editions, Paris 1966.

[23] – جان سرفوني، الملفوظية، ترجمة قاسم المقداد، منشورا اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1، 1998، ص13.

[24] – كالماير(1980، ص147) نقلا عن: قولفجانج هاينه/مان ديتر فيهقجر، مدخل إلى علم النصّ، ص 41.

[25] – محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشّعري، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط1، 1986، ص 24.

[26] – اليا أبو ماضي، ديوان أبي ماضي، د.ط، دار العودة، بيروت، د.ت.ن، ص121.

[27] – حسن بحيري، مدخل إلى علم اللّغة النصّ، ص 82.

[28] –حامد أبو أحمد، نقد الحداثة، مؤسّسة اليمامة الصحفية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1996، ص178.